

نحو مسرحية انتخابية أخرى في الجزائر

ويبدل كل ما يوسع إقناع حزب واحد منها على الأقل ليشرك ويدخل البرلمان كديكور ديمقراطي فقط. إلا أن جهوده باءت بالفشل ولم يتمكن من إقناع أي حزب من الجناح الديمقراطي. ولم يبق للنظام سوى استعمال الأحزاب الإسلامية كالعادة لإضفاء مصداقية على الانتخابات، حيث كان ينجح في كل مرة في ترويضها وإغرائها. وقد أعلن إخوان الجزائر، ممثلين في حزب حماس، مشاركتهم في انتخابات الـ12 من يونيو المقبل، وكذلك أعلنت بعض الأحزاب الإسلامية الصغيرة الأخرى ومن بينها جبهة العدالة والتنمية. وكان الإخوان قد لعبوا منذ عام 1992 دور الموالاة غير المباشرة، واستعملهم النظام في إعطاء وجه ناعم للإسلام السياسي بهدف قتل جبهة الإنقاذ الإسلامية سياسيا، وهي التي رفعت ضده السلاح.

يحاول النظام الابتعاد عن حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الديمقراطي لارتباط اسميهما بالفساد والرشوة، خاصة أن بوتفليقة مازال ماثلا في أنفاس الجزائريين. ويعمل النظام على خلق طبقة سياسية موالية جديدة لا يهمها سوى الارتزاق، وقد لبى نداء الامتيازات قرابة 50 حزبا مجهريا، هي أقرب إلى دكاكين سياسية، من مخلفات الرئيس المخلوع بوتفليقة وظلفتها إعطاء مصداقية لانتخابات مفبركة وتجميل الديكور السياسي بوجه عام.

حصيد زناز
كاتب جزائري
مقيم في فرنسا

يبدو أن السلطة في الجزائر ماضية في تطبيق أجندتها إلى النهاية مهما كلفها الأمر غير مكترثة بمطالب المعارضة الشعبية التي تؤكد كل جمعة وثلاثاء رفضها المطلق لمناورات النظام عبر مظاهرات صاخبة تشهدها مدن كثيرة من البلاد.

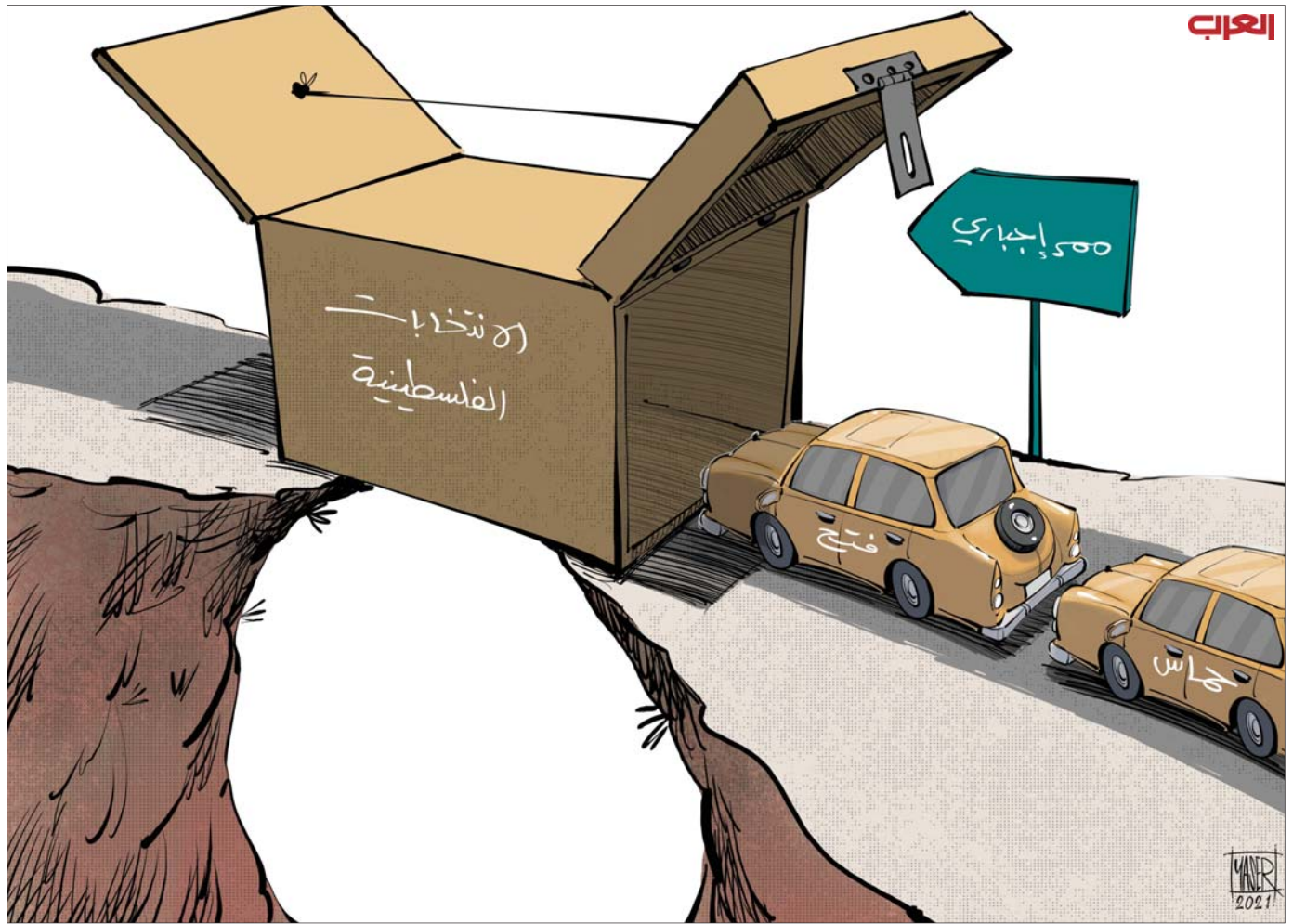
ولئن كان عدم احترام رأي الشعب تقليدا لدى النظام الجزائري منذ تسلطه على رقاب الجزائريين سنة 1962 إلا أنه كان يبدي على الأقل بعض المراعاة حتى وإن كانت مزيفة. فلم يكن يغامر، مثلا، في تنظيم انتخابات أو أي نشاط سياسي إلا بعد أن يضمن حدا أدنى من مشاركة. ومع مجيء نظام بوتفليقة بعد تنحيته تحت ضغط الشارع من طرف رئيس الأركان السابق قايد صالح والمقربين منه، أصبح النظام لا يخشى التفرّد بالقرار غير أنه للأصوات المنقذة منتهجا سياسة الأمر الواقع "أحب من أحب وكره من كره" كما يكره الرئيس عبد المجيد تبون دائما.

فرض قايد صالح انتخابات رئاسية مضحكة ميكية، قاطعها الجزائريون مقاطعة شبه كلية، ومع ذلك عين تبون على إثرها رئيسا. ولم تفتح مكاتب التصويت أبوابها أصلا في ولايتين كبيرتين، هما بجاية وتيزي وزو القبائليتين. ورغم فيروس كورونا وغياب الرئيس ووجوده خارج أرض الوطن للعلاج، وعلى الرغم من المهزلة الانتخابية الرئاسية السابقة، لم يتعطل النظام وقام بتنظيم استفتاء لتعديل الدستور وسط رفض شعبي كامل ومقاطعة منقطعة النظير ومنع المواطنين فتح مكاتب التصويت في منطقة القبائل كلها كما حدث في الانتخابات الرئاسية.

رغم الأزمة الاقتصادية والمالية والصحية والاجتماعية والإنسان السياسي، وعلى الرغم من عودة الحراك باستمرارية وقوة أكبر، لم يجد تبون ما يقدره من أجل تهدئة الأوضاع سوى حل البرلمان الذي لا دور له في الجزائر كما يعرف الجميع، منذ أن تم تأسيسه، ليقرر إجراء انتخابات تشريعية مبكرة يوم الـ12 من يونيو المقبل، وكان كل ما تحتاجه الجزائر هو برلمانيون واندخالات لحل مشاكلها المستعصية. ومثله مثل شهرزاد في ألف ليلة وليلة يحكي النظام الجزائري قصة وراء قصة في محاولة لربح الوقت والنجاة من السقوط ويبقى أسير مونولوج مزمن لا يستمع إلى هدير الشارع الغاضب ولا إلى الأصوات العاقلة التي تريد إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

توجه كل المؤشرات إلى مقاطعة شعبية وحزبية غير مسبوقه لهذه التشريعات، علاوة على تذر المواطنين من الحالة الاقتصادية المزرية التي وصلوا إليها، بالإضافة إلى تجربتهم المرة مع انتخابات هذا النظام غير المحببة ويأسهم من أن تؤدي إلى التغيير. حتى الأحزاب المعارضة الكبرى أعلنت مقاطعتها للانتخابات وتجمعت في كتل تحت اسم "البديل الديمقراطي" معتبرة، وهي محقة، أن الأزمة في الجزائر ليست أزمة انتخابات، بل هي أزمة نظام فاشل يفقد إلى الشرعية، وتطالب اليوم بحوار شامل ضمن مرحلة انتقالية لحل المشكلة السياسية نهائيا ثم الوصول إلى خلق آليات تضمن انتخابات حرة ونزيهة.

وفي حقيقة الأمر، يدفع النظام أحزاب المعارضة التي لها بعض الوزن إلى المقاطعة كي لا تعرقل مشاريعه في البرلمان.



ماذا تريد فتح وحماس من الانتخابات الفلسطينية

يتساوى أو يتجاوز نصيب فتح دون انضمام ناجحي فصائل منظمة التحرير الذين سوف يضمنون للجمع الفتحاوي. وفي الجزء المتعلق بالمجلس التشريعي الجديد، إذا تمت الانتخابات، فإنه سوف يختلف عن سابقة التي لم يعثر سوى أيام معدودات قبل الانقسام. ومن الطبيعي القول إن المجلس التشريعي الجديد سوف يجرؤ على مراقبة الحكومة وفرض القوانين على موظفي الدولة وأغلبيتهم ينجحون من فتح.

سوف تكتشف حماس أن أسهل الأمور فوز أو تقدم في الانتخابات التشريعية، لأن الهدف هو الدولة الفلسطينية التي دون تحقيقها تضع تصريحات العشرات من السين والالاف من الشهداء والجرحي والأسرى، لأن الدولة ليست خيارا للفلسطينيين بل هي حتمية لبنايتهم ومستقبلهم.

العقبة الأساسية التي تقف في وجه حماس هي شعار "المقاومة فقط" الذي استعملته بنجاح في الماضي، وسوف تستعمله إسرائيل لتجسيم نشاط الحركة داخليا وخارجيا، وتدعمها في ذلك الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ودول عديدة أخرى. كما أن تغيير المواقف المتسارع فيما يتعلق بالتحالفات الحمساوية الإقليمية والدولية يرتب التحرك نحو علاقات مقبولة.

تتقدم المحادثات بين الأوروبيين وبين إيران، وتتغير المواقف، ومن المتوقع أن يتم التوصل إلى اتفاق قريبا، يتضمن بنودا واضحة حول التسليح والدعم الذي يهدد دول الشرق الأوسط. من المحتمل أن تعود الولايات المتحدة إلى اتفاق عام 2015 مع إيران بتعديلات متفق عليها، وليس من المستبعد أن تبدأ بمرور الزمن اتصالات واتفاقات بين إيران وإسرائيل. أين حماس من كل هذه التطورات؟

تصر إسرائيل على عدم وجود نفوذ لحماس خارج القطاع الخاضع لسيطرة وحشية من إسرائيل، وسوف تمنع نواب المجلس التشريعي من الذهاب إلى رام الله لحضور الاجتماعات وتمنع نواب الضفة من الوصول لغزة.

لن يفيد حماس الفصل الأخير بين الداخل والخارج، في وقت تصمم فيه إسرائيل ومعها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على التزام حماس باتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي عام 1993 والتوقيع على ذلك علانية. كما تعارض إسرائيل انضمام الحركة لعضوية منظمة التحرير الفلسطينية دون موافقتها على اتفاق السلام المذكور الذي وقعته عن الفلسطينيين منظمة التحرير. وإذا حدثت إسرائيل والأطراف الغربية أغراضها فمن الضروري أن تحدد كل من فتح وحماس أهدافهما السياسية بوضوح من الانتخابات.

التحرير، لتصل إلى الأغلبية الحاكمة، بينما لن ينضم هؤلاء لحركة حماس. وهذا يقود للسؤال الذي لا يريد أحد طرحه، ما هي مصلحة حماس وفتح في خوض انتخابات قد تأتي بنتائج ليست في صالحهما؟

نجاح فتح النسبي في الانتخابات القادمة سوف يغير الحركة، ويؤيد من انقسامها ويسقط الكثير من قياداتها، فالتراحم الفتحاوي والتسابق على الأولويات في القوائم الانتخابية والانسحابات التي ظهرت من قبل متقدمين من أعضائها الذين هاجموا الحركة في حملاتهم الانتخابية، في نفس السرديات التي استعملها أعداء الحركة، من الفردية والفساد والظلم والتفرد بالوظائف.

كشغ الترتيب للانتخابات التشريعية عجز فتح عن السيطرة على أعضائها وفرض قراراتها واختيار الأفضل وطرح برنامج سياسي جديد يعتمد على الشباب، وفشلت في كسب الدعم الشعبي لجهودها لإرساء الدولة الفلسطينية، والتحول في تمسك أعضائها بمعظم الوظائف والمراكز العليا والسفارات. تتمتع فتح في الوضع الحالي بالمرکز الأفضل في حكم الضفة الغربية، وفي ترؤس الوزارات والوظائف العليا، وتقود أجهزة الأمن والمخابرات، وتسيطر على العلاقات الدولية لفلسطين، ويمثل أعضاء فتح فلسطين في الأمم المتحدة وكافة إداراتها، وتحكم الضفة الغربية دون شرعية دستورية منذ حوالي 12 عاما، لكن بشرعية توافقية لم يوافق عليها الشعب وإن توافقت عليها الفصائل الوطنية التي تمول من خزينة السلطة الفلسطينية.

وتتنعم حماس في حكم قطاع غزة دون شرعية أيضا، لكن بقوة السلاح والانتصار في الحرب الأهلية الفلسطينية.

وعلى الرغم من الهدوء، وربما الرضا، الذي غلف العلاقات الفتحاوية الحمساوية في العقد الماضي، فالفارق بين المشاكل التي تواجهها فتح في الوقت الحالي، هو أن المشاكل والعقبات التي تنتظر حماس، فيما لو كسبت الانتخابات أو خسرتها، ستكون ذات تأثير على هيكلتها وتحالفاتها وعلاقاتها المحلية والإقليمية والدولية. لدى حماس فرص لتحقيق نجاح ملحوظ قد

المشاركة والعمل في نظام ديمقراطي والخضوع لمبادئه وأهدافه. وتترك حماس اليوم أن التغيير الحقيقي في مفهوم الشعب، خاصة بعد تجربة حكمها لقطاع غزة السنوات الماضية، أعطى لشعار المقاومة بعدا يتجسد في الثبات على الأرض وإعطاء الشعب حقه في العمل والسفر وإعالة عوائله.

حماس أثبتت جدارتها لتكون ركنا أساسيا يستحق المشاركة بالقيادة في التجربة القادمة لانتخاب رئيس الدولة والمجلس التشريعي لكن هذا مرهون بالأبعاد الجديدة لمفهوم المشاركة والعمل في نظام ديمقراطي والخضوع لمبادئه

حققت المقاومة التي شهدها شعبنا خلال السنوات الماضية، أهدافها المحلية ولم تعد حاليا تفيد فلسطين ولا المواطنين ولا حماس، ففوة الحركة اليوم في الداخل وليس في الخارج. يريد الشعب الفلسطيني أن يحرر أرضه وارتضن توافق الفصائل على هدف تحقيق دولة فلسطينية، مستقلة ومتصلة وعاصمتها القدس العربية على حدود عام 1967، تكون وطننا يعيش فيه بحرية وتؤيده في ذلك كل دول العالم. من المتوقع أن تحوز حماس ومعها فتح على معظم أصوات الناخبين، لكن لا أحد منهما سوف يحصل على الأغلبية في المجلس التشريعي، حيث تتناثر الأصوات على القوائم من أحزاب منظمة التحرير والمنشقين والغاضبين من أعضاء فتح.

في هذا الصراع والنتائج فإن فتح مؤهلة لانضمام العديد من الناجحين في الانتخابات، من أحزاب منظمة

مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل
ياسر عرفات

في نهاية الأسبوع الماضي قامت حركة حماس بإطلاق صاروخ باتجاه إسرائيل لأسباب لم نتشرها، وسقط في أرض بوار دون خسائر بشرية أو عسكرية، وكالعادة ردت إسرائيل برزخات صواريخ من الطائرات الحربية التي لم تسبب خسائر أيضا.

من المفروض أن الهجوم الحمساوي والردي الإسرائيلي جاء نتيجة فعل أو لرد فعل أو لترتيب وخطط تهدف لتقوية الموقف السياسي والعسكري. وحتى الآن لم تصح حماس عن أسباب هجومها، وتركت الساحة مفتوحة لاجتهادات وتفسيرات الفلسطينيين وغيرهم، ولم تحتج إسرائيل على العدوان، وقامت بقصف دقيق بعيدا عن مكاتب حماس. الغريب في الأمر أن الهجوم والردي عليه لم يكن أو يرض من أي دولة عربية أو شرقية أو مؤسسة دولية، ربما لعدم الرغبة في فتح أوراق الموقف في الشرق الأوسط في تصاعد سخونة الأحوال في البحر الأسود وإيران وتحشيدات روسيا وكرواينا.

في التفسير السياسي يمكن القول إن الخطوة الحمساوية جاءت لتأكيد تمسك الحركة بثوابتها في حق استمرار المقاومة، سواء أكانت هناك انتخابات فلسطينية أم لا.

تدفع حماس باهتمام نحو مشاركة جادة وفعالة في الانتخابات وتقترب شيئا فشيئا نحو أن تكون جزءا من الكيان الفلسطينية المرتبطة باتفاقات وتعاهدات معترف بها دوليا، وسوف تصبح وفق التقدير العام مكونا من مكونات الدولة القادمة. ولذلك أرادت حماس من الهجوم الأخير التذكير بالأسس والأهداف التي قامت عليها، ولا زالت، تجاه الاحتلال والمقاومة.

ينطوي الصاروخ الحمساوي على إشارة للجمع بعدم الرغبة الحقيقية في إجراء الانتخابات، وهو ما تظهر تجلياته في تصريحات قادة الحركة المتضاربة بالمواقفة تارة والتأجيل تارة أخرى. أثبتت حماس جدارتها لتكون ركنا أساسيا يستحق المشاركة بالقيادة في التجربة القادمة لانتخاب رئيس الدولة والمجلس التشريعي.

لكن هذا مرهون بالأبعاد الجديدة لمفهوم



القانون الجديد للانتخابات في الجزائر لا يقدم الضمانات الكافية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة حتى إن افترضنا شفافيتها لن يستطيع البرلمان المنتخب فعل أي شيء لأن الدستور يعطي الصلاحيات كلها للرئيس

لا يقدم القانون الجديد للانتخابات ضمانات كافية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. حتى إن افترضنا شفافيتها لن يستطيع البرلمان المنتخب فعل أي شيء لأن الدستور يعطي الصلاحيات كلها للرئيس.

ومن غرائب القانون الجديد للانتخابات الطلب من المرشحين تقديم شهادة حسن سيره وسلوك، ولا أحد يعرف من هي الجهة المخولة لها إصدار هذه الوثيقة!

اختيار توقيت الاقتراع أيضا كان متسرا وغير عقلاني، وبدا النظام على سرعة من أمره بريد إنهاء المسألة ليتفرغ للقضية الموالية في خريطة طريقه.

الوقت المتبقي لا يكفي لمراجعة القوائم الانتخابية، هناك من وصل إلى سن الاقتراع وينبغي تسجيله، وهناك من توفي ويجب حذفه من القائمة. ومن يهتم بحملة انتخابية في غزة التحضير لامتحانات أبنائه وفي شهر رمضان وتحت حرارة قاسية؟ وكيف يستطيع المرشحون جمع التوقيعات في زمن قياسي؟

ربما يضطر النظام إلى تأجيل الانتخابات إلى شهر سبتمبر المقبل لاستحالة إجرائها تقنيا يوم الـ12 من يونيو. ولكن في جميع الحالات سيقاطعها أغلب الجزائريين.

وفي مزحة سوداء، يتساءل البعض: هل يصل عدد الناخبين إلى عدد المرشحين يوم الـ12 من يونيو المقبل؟

